

الحرف 29



waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشيدى

نار السياسة عندما تصطلي يمكن ان تحرق اي شيء، وتحول الاشياء الجميلة الى رماد، واول ضحايا نار السياسة.. المنطق، لذا انصح كل من يرى تكتلا غير موقفه او بدل قناعاته بالا يسأل لماذا او كيف، وعليه ان يؤمن ان السياسة هي فن احراق الممكن، واستغربت دعوة بعض الناشطين لطرده الوافدين الإيرانيين او تقليص اعدادهم بدعوى انهم خطر على الامن القومي، والبعض طعم مطالبته بالخلفية المذهبية للايرانيين وان طردهم سيكون بمنزلة انتصار للامة.

هذه الدعوة وان بدت مبرراتها منطقية الآن في ظل الظروف السياسية المحيطة، الا انها تنطوي على عنصرية غير مبررة على الاطلاق تجاه ابناء جنسية محددة، واعني الايرانيين، منهم من ولد في الكويت ومن بينهم من عاش هنا لأكثر من ثلاثة عقود بل وأربعة عقود، وليس في الامر دفاع عن ايران هنا بقدر ما هو دفاع عن المنطق، فكيف نسمح لأنفسنا بأن نطالب بطرد مجموعة من البشر لمجرد ان دولتهم تناصبنا العدا بل وتتدخل في شؤوننا الداخلية؟! وهو امر لا انكره، لكن هذا الامر معنية به الحكومة الإيرانية وعلى رأسها نجاد، بل على رأسها المرشد الاعلى للثورة الذي

لايزال يعيش في عصر تصدير الثورة، او لم ندافع عن كروبي وخاتمي ومير موسوي عندما قمعتهم حكومة ايران وقتلت ابناءهم من الشباب الإيراني الذي اراد الثورة على حكم الطاغوت الإيراني؟ الشعب شيء والحكومة شيء آخر مختلف، والدعوة لطرده الايرانيين هي دعوة عنصرية باطلة، انا معكم بل واشد على ايديكم لو طلبتم باغلاق السفارة الايرانية وترحيل السفير الايراني على اول عبارة متجهة الى عبادان هو وسكرتاريته وبيع مقر السفارة في المزاد العلني، نعم هنا انا معكم، لكن الايرانيين المقيمين في الكويت ما ذنبهم بما ترتكبه حكومتهم ويمارسه نظامهم تارة في ارسال شبكة تجسسية الى الكويت وتارة اخرى تتدخل في شؤون مملكة البحرين الشقيقة؟ ولا يتوانى نظام ايران في تهديد الكويت، او لم يقولوا: يبدو ان الكويتيين نسوا صواريخ دودة القز، وهذا التهديد الذي ورد على لسان ابرز قيادي عسكري ايراني يستحق ان «نسفر» جميع اركان السفارة الايرانية ونترك فقط فراشين بها، لكن الشعب الايراني المغلوب على امره في ايران او الهارب من جحيم حكومته الى دول العالم ومن بينهم الكويت لا ذنب له شيعيا كان ام سنيا.

رؤى كويتية



aljaser_b08@hotmail.com

باسل الجاسر

أسقطتم

قيمة الاستجواب!

هذه الاستجوابات المتكررة والمتعاقبة والمتساقطة ليست من أجل اصلاح أو تحقيق مصلحة وطنية وانما من أجل غاية معلنة بصراحة ووضوح، جهارا نهارا، وهي رحيل سمو الرئيس، هذا الرئيس الذي قدم للكويت خطة تنموية حرمت منها الدولة وأهلها منذ أكثر من عشرين سنة، وقدم للكويت الكثير من الحلول لقضايا مزمنة كانت تسبب للكويتيين قلقا ومخاوف كالظلم الذي كان واقعا على شقيقة الرجال، كما قدم حقوق أبنائنا واخواننا المعاقين، ووضع عربة حل مشكلات البدون على سكة الحل النهائي، وأوقف التجاوز والتعدي على أملاك الدولة، وأوقف الفوضى والظلم في العلاج بالخارج والتحرك في ملاحقة تجار الاغذية الفاسدة الذين كانوا يسرحون ويمرحون دون أي رادع، وغيرها الكثير والكثير. كل هذه الانجازات استطاعت حكومات سمو الرئيس وبتعاون الاغلبية العاقلة في البرلمان انجازها على الرغم من تحديات والغام هذه الاقلية الجانحة التي لم تقدم شيئا سوى الصراخ وسب وشتم المخالفين، وتقديم الاستجوابات الواحد تلو الآخر بصورة ممنوعة لم نشاهد لها مثيلا ولا شبيها في عمر تجربتنا الديموقراطية ولا حتى في تجارب الآخرين! فلم نر في أي ديموقراطية متقدمة ولا متواضعة أن تقوم الاقلية بتقديم الاستجواب تلو الآخر، أثناء قسم الحكومة تارة وقبل أن يتم الانتهاء من التصويت على نتيجة استجواب أو بعده مباشرة تارة أخرى، وتقول قبل هذا وذاك إن أجندها هي رحيل الرئيس لأنها «الاقلية» لا تريد! وبالرغم من كثرة استجواباتها فان هذه الاقلية لم تقدم محورا واحدا يتحدث عن قضية تتعلق بسمو الرئيس ومسؤولياته، بل ان كل محاورهم تتعلق بمسؤوليات وزراء موجودين ويتحملون مسؤوليتها في مواجهة مجلس الامة وفق مقتضيات الدستور، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

لقد أساءوا لهذه الاداة الدستورية الراقية المسماة استجوابا وأسقطوا قيمتها في عين المواطنين، والمهم أنهم وفي سعيهم الدؤوب هذا لرحيل سمو الرئيس تجاوزوا الدستور الذي هو دستور الكويت والكويتيين وعوقوا بشكل أو بآخر خطوات الحكومة الاصلاحية التي ينشدها المواطنون ويتوقون لها، والطريف أنهم وعلى غير ما يرمون ويهدفون صغرت شعبيتهم من هذه الشخصانية، من كثرة اساءاتهم وتجنبيهم على سمو الرئيس الذي تقبل هذه الترهات بصدر رحب حتى انهم أتوا بأطفالهم ليسيئوا لشخص سمو الرئيس في بعض المظاهرات فكبرت شعبيته وزاد احترامه لدى كل الكويتيين، وصارت الاغلبية الساحقة من الشعب الكويتي تتعاطف مع سموه لأبعد الحدود.



صلوكيات



فالح بن حجري

أصدقاء الطين!

لا أشك إطلاقا أن ألد أعداء الحكومة هم ممن يصنفون تحت بند أصدقائها ذوي الأعمال «المجلجة»، فمواصفات صداقة الحكومة ومواليها والتي يراد لنا ان نتصورها كصداقة «يا نعيش سوا يا نموت سوا» هي صداقة «تجيب العيد» في رجب لنرى منها «العجب». «اعدقاء» الحكومة يدافعون عنها كما دافع المحامي «بيكيكي» في مسلسل فريج العتاوية عن شريفة القفصي التي اتهمت بقضية «مورووور» على حسب قول «بيكيكي» فحاس القضية وعك الدنيا مما جعل كاتبه عتيج «بحوقل ويقول «عزم يسجنها الريال.. عزم بسجنها». وكتائب الحكومة نصرها دائما يقال له نصر بروسيا وهي دولة سبقت دولة المانيا الحالية كانت جيشها بعد تحقيق أي نصر تكون خسائره من القتلى الثلث ومن الجرحى الثلثين الى درجة ان مؤرخي التاريخ اخذوا يقسمون «الثالث» ان بروسيا أحيانا تكسب العارك ودايما تخسر الحروب، والحكومة رعاهها الله ومن تبعها من «ذوي الاحسان» الى يوم الدين يهتدون بالكتيك البروسي المكلف على المدى الطويل دستوريا وشعبيا وماليا والذي لن ينفعهم ان أرادوا كسب حرب الإرادة الشعبية. ففي حروب الإرادة تحقيق النصر يكون باتباع استراتيجية الدستور الناجعة التي لا تقف إلا على ثلاث قول وفعل وإيمان وليس بتكتيك بروسيا سيكشف عنه الدستور يوما ويفضح كفضيحة الحرامي في المولد عندما تستنزف آخر قطرة من بركة المصالح لتتحول قصة الحكومة الرشيدة مع «اعدائها» الى قصة تشبه قصة المعتمد بن عباد الذي رأت زوجته المملعة «اعتماد الرمكية» الناس يمشون في الطين فاشتهدت المشي فيه، فأمر المعتمد، فسحقت أشياء من الطين، وذرت في ساحة القصر حتى عمته، ثم نصبت الغرابيل وضُب فيها ماء الورد على أخلاط الطيب وعجنت بالأيايدي حتى عادت كالطين وخاضتها الرمكية مع جواربها، وعندما جارت الدنيا على المعتمد وكُفي من دار ملكه في إشبيلية الى المغرب ليعيش فقيرا هو وعائلته غاضب اعتماد في بعض الأيام، فأقسمت انها لم تر منه خيرا قط، فقال: ولا يوم الطين!؛

إنجاز

bader_rshidi@hotmail.com

بدر بشير الرشيدى

تعلمنا من الدين الاسلامي والعادات الحميدة والأصيلة التي استنبطناها من أجدادنا أن النسيج الاجتماعي يتكون من أسرة وشعوب وقبائل، وقال الله تعالى في كتابه الكريم (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير). وكذلك أوصانا الرسول ﷺ بصلة الأرحام وأوصانا بسابع جار.

وتعلمنا من أجدادنا وعلماؤنا أن التواصل بين الناس رحمة من الله وأن التواصل لوجه الله سبحانه يعطي البركة لصاحبه، كما يؤدي التواصل الاجتماعي إلى تحقيق الترابط والتآلف والتلاحم والتكامل بين الشعوب، لذا علينا

أن نتواصل مع الناس للحفاظ على الموروث الاجتماعي والثقافي.

ومن الحكمة أن ندمج التواصل بالعباء، فالأصل في التواصل العطاء، ابتغاء وجه الله عز وجل. وللعطاء أنواع، عطاء من وقتك وجهدك ونفسك، وكذلك وقتك مع الآخرين في الأفراح والأحزان، والعطاء بالكلام الحسن، والعطاء بالحب، والعطاء بالتعاون والتعامل الطيب، وهناك أحداث كثيرة ترسخ في أذهاننا بأهمية العطاء ما بين الناس. وقد علمنا رسولنا الكريم ﷺ «التبسم في وجه اخيك صدقة»، و«تهادوا تحابوا».

وهذه الأيام نعيش أحداثا غريبة، من غبار سياسي وإعصار شعبي وهدر للدماء في بعض العواصم

العربية، وأصبح التواصل السياسي معدوما بسبب العراك التشريعي والتنفيذي، ولكل طرف مؤيدوه ومشجوعه والكل يضرب الطرف الآخر، وكأن الحوار السياسي الراقى أصبح عملة نادرة. نحن نفتقد التواصل بين النواب والوزراء، فعلى قياديي الدول فتح ابواب التواصل بين الشعب والقياديين لتقترب الآراء، ويلتحم الشارع السياسي وتذهب التعصبات الطائفية والقبلية والحزبية.

الكويت هي أرضنا وحبنا وقبيلتنا وشعارنا وأرض الحياة والمات، والتواصل والعطاء الاجتماعي والسياسي هما من أجل الكويت لا من أجل افراد في مجتمع الكويت.

نظرات



bodalal@hotmail.com

محمد هلال الخالدي

بعد الحرب العالمية الاولى ونتيجة لكثرة الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لجأت ألمانيا الى اجراء تعديلات دستورية لتنظيم العلاقة بين البرلمان والحكومة عرفت فيما بعد باسم «البرلمانية المعلقة»، وقد أخذت عدة بلدان أوروبية وأهمها ايطاليا وفرنسا هذه التجربة من ألمانيا، ومن أهم ملامح هذه التعديلات الدستورية قوانين تجبر الحكومة الجديدة على أن تتقدم لنيل الثقة من البرلمان على أساس برنامج عمل محدد من أجل منع الازمات الوزارية المتكررة والمتعلقة باستمرارية الحكومة، يقابلها تعديلات تتعلق بوضع ضوابط تحد من تحريك المسألة السياسية للحكومة أمام البرلمان بسهولة والحق ان كل الدول الديموقراطية عانت الكثير ولا تزال تعاني حتى اليوم من التوتر الدائم للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وستبقى العلاقة المتوترة بينهما كنتيجة طبيعية لشكل العلاقات الاجتماعية بين البشر، ومخطئ من يظن أنه بالامكان وقف الصراعات في العلاقات الاجتماعية، وجهود البشر لا تهدف على الاطلاق الى منع الصراع وانما الى ترشيده وعقلنته وجعله انسانيا وتحت السيطرة التي تؤدي في النهاية الى ضبط السلوك البشري. وتجارب الدول مليئة

بمناذج وصور جميلة أحيانا ومشوهة أحيانا أخرى في محاولاتها لاحتواء الازمات السياسية ووضع برامج تنتج نظما سياسية قابلة لفرض مبدأ التعاون بين السلطات، بل ان تاريخ البشرية بأكمله ما هو الا نوع من هذه التجارب، سعي دائم لايجاد صيغة توافقية بين البشر المتخالفين دائما.

□ □ □

تجربتنا السياسية في الكويت رغم أنها تجربة فريدة في محيطها الجغرافي، الا أنها لاتزال تجربة فتية لا يتجاوز عمرها 50 عاما، لم تشهد خلالها تعديلات دستورية تعكس الرغبة الحقيقية للاصلاح السياسي، وهو الوضع الطبيعي المفترض لكل نظام دستوري. ومرد ذلك كما يبدو بوضوح هو انعدام الثقة بين الجميع، وفقدان الثقة لم يأت من فراغ، وانما من واقع ممارسة يومية يشهد فيها الناس تحالفات مريبة بين أصحاب المال وأصحاب القرار، فهذا التحالف بين المال والسلطة هو أكبر عوامل انهيار الانظمة وهو الآفة التي حذرت منها جميع الاديان والشرائع السماوية وغير السماوية. وتأمل الحالة السياسية في الكويت اليوم يبين بوضوح مقدار الخلل في العلاقة بين البرلمان والحكومة، خلل ناتج عن قصور دستوري واضح،

والمسألة لم تعد متوقفة على شخص سمو رئيس مجلس الوزراء وبقائه في منصبه أو رحيله، وانما في الاطر الدستورية التي تحدد شكل العلاقة بين السلطتين، والتي حددها الدستور بمفهوم «التعاون» الا أن القوانين الاجرائية التي تترجم هذا المبدأ الى واقع عملي لم تعد كافية لتحقيق هذا التعاون المنشود، وبالتالي بات من الضروري اجراء تعديلات دستورية تعيد تنظيم العلاقة بين السلطتين بصورة قانونية واضحة وعقلانية لا تعتمد فقط على حسن النوايا، لان الزمن تغير ومعظم البشر اليوم بلا ضمير ولا أخلاق ولا دين، فلم يبق سوى عقلنة العمل السياسي عن طريق القوانين التي تضع حدودا واضحة لكل طرف من العلاقة السياسية، وأعني البرلمان والحكومة، فوجود حكومة لا تحظى بثقة البرلمان منذ البداية وليس لديها برنامج عمل من جهة، وعدم وجود ضوابط لحسن تحريك المسألة السياسية من جهة أخرى لن ينتجا بالتأكيد سوى المزيد من الازمات السياسية المتلاحقة والمتكررة وبالتالي جمود وترجع ثم انهيار.

بالمناسبة، الدستور الاميركي تم تعديله 27 مرة منذ التصديق عليه، وآخر تعديل كان في مايو 1992.